صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدين (الثابت)

القوائم المالية عن العام المالي المنتهي فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

و تقرير مراقب الحسابات عليها

بنك القاهرة
Banque du Caire

الـفـــهـــــرس

البيـــــان	رقم الصفحة
تقرير مراقب الحسابات	٢
قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣
قائمة الدخل (الأرباح أوالخسائر) عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤
قائمة الدخل الشامل عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٥
قائمة التغير فى حقوق حملة الوثائق عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦
قائمة التدفقات النقدية عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٨ ــ ١٨

أمـــال علـى عيـــسى
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

فيلا ٣ ب شارع ٥ - المعادى ص.ب ٤٢٤ القاهرة
تليفون رقم : ٢٣٨٠٨٦٣٠ (٢٠٢)
فاكس : ٢٣٨٠٨٤٨٣ (٢٠٢)
البريد الألكترونى : Sobhy@sbarsoum.com

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة : حملة وثائق صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدين (الثابت)

موضوع المراجعة

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدين (الثابت) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل (الأرباح أوالخسائر) والدخل الشامل والتغير في حقوق حملة الوثائق والتدفق النقدى عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الإدارة ، فهى المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ، والمعدلة بالقرار الوزارى رقم ٦٩ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل و الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الـرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدين (الثابت) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقا لما جاء بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، تمسك شركة خدمات الإدارة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الصندوق على وجوب إثباته فيها و قد وجدت القوائم المالية متفقة مع ماهو وارد بتلك الحسابات.كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنه١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن .
تم الإكتفاء بمراقب حسابات واحد وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٧٢) لسنة ٢٠٢٠ .

(أمال علي محمود عيسي)
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٧٠٤٥
زميل جمعية المحاسبين و المراجعين
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٣١

أمـال علـى عيـسى
س م م رقم: ٧٠٤٥
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين

القاهرة فى ٢١ مارس ٢٠٢٣

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الأصول المتداولة			
النقدية وما فى حكمها			
نقدية بالبنوك حسابات جارية	(٤)	٤٣ ٦٧٩	١٢ ٠٤٣
إجمالى النقدية ومافى حكمها		٤٣ ٦٧٩	١٢ ٠٤٣
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر			
استثمارات في سندات حكومية (بالصافي)	(٥)	١٥ ٣٠٩ ٦٧١	١٥ ٨٧٣ ٧٦٦
استثمارات فى وثائق لدى صناديق استثمار اخري	(٦)	٩٢ ٠٤٣	٣ ٣٩٦ ٩٨٥
استثمارات في اذون خزانة	(٧)	٨ ٢٨٢ ١٨٩	٥ ٣٠٣ ٥٠٤
استثمارات في سندات شركات	(٨)	٣ ٠٣٣ ٦٢١	-
إجمالى استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		٢٦ ٧١٧ ٥٢٤	٢٤ ٥٧٤ ٢٥٥
إجمالى الأصول المتداولة		٢٦ ٧٦١ ٢٠٣	٢٤ ٥٨٦ ٢٩٨
الالتزامات المتداولة			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(٩)	١٢٩ ٠٧١	١٢٠ ٠٠٢
إجمالى الالتزامات المتداولة		١٢٩ ٠٧١	١٢٠ ٠٠٢
صافى أصول الصندوق		٢٦ ٦٣٢ ١٣٢	٢٤ ٤٦٦ ٢٩٦
عدد الوثائق	(١٣)	٨١ ٩٣٢	٨٤ ٥٩١
سعر الوثيقة	(١٣)	٣٢٥,٠٥	٢٨٩,٢٣

* الايضاحات المرفقة من رقم (١) الي رقم (١٦) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.

شركة خدمات الادارة
شركة برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار
برايم وثائق
أ/ محمد أسامة – العضو المنتدب

M. osama

برايم وثائق
لخدمات الأدارة لصناديق الأستثمار
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠٠٩
F.R.A License No 539 of 2009
PRIME WATHAEK S.A.E

الجهة المؤسسة
بنك القاهرة

بنك القاهرة
Banque du Caire
قطاع الإستثمار

	إيضاح	من أول يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	من أول يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إيرادات النشاط			
عائد سندات حكومية (بالصافي)		١ ٩٤٥ ٣٤٢	٢ ١٧٩ ٩٠٠
عائد سندات شركات		٢٦٩ ١٩٥	-
أرباح بيع استثمارات فى وثائق لدى صناديق استثمار اخري		٤٧ ٣٥٢	٦٢ ٩٨٧
أرباح بيع أذون خزانة (بالصافي)		٢١٣ ٦٩٠	١٣٤ ٥٧٠
عائد استثمارات في اذن خزانة (بالصافي)		١ ٣٩٦ ٤٨٥	٣٧١ ٥٩٥
الزيادة الفعلية في القيمة السوقية لوثائق استثمار لدي صناديق استثمار اخري		١ ٠٩١	٢٣٨ ٢٣٤
مخصصات انتفي الغرض منها (بالصافي)	(١٠)	٦٢٥ ٣٦٢	-
كوبونات		٣٣ ٧١٩	-
عوائد ودائع		٨٧٤	٨٢٦
إجمالي إيرادات النشاط		٤ ٥٣٣ ١١٠	٢ ٩٨٨ ١١٢
يخصم - مصروفات النشاط			
خسائر بيع سندات حكومية		-	٢٢٢ ١٨٠
خسائر بيع سندات شركات		١١٧	-
خسائر بيع استثمارات في وثائق لدي صناديق استثمار اخري		٩ ٦٠٨	-
النقص في القيمة السوقية للسندات الحكومية		١ ١٧٠ ٨٠٠	٢٨٦ ٨٤٠
النقص في القيمة السوقية لسندات الشركات		٢ ٩٠٨	-
مخصصات مكونة (بالصافي)		-	٨٦٨ ١٧٦
اهلاك / علاوة - خصم سندات حكومية		٤ ٢٢٣	٣ ٤٣٦
اتعاب مهنية و عمولات	(١١)	٣٢٥ ٦٩٥	٣١٥ ٤٥٨
مصروفات عمومية وإدارية	(١٢)	٦٩ ٨٣٥	٥٦ ٩٦٩
إجمالي مصروفات النشاط		١ ٥٨٣ ١٨٦	١ ٧٥٣ ٠٥٩
صافي أرباح الفترة		٢ ٩٤٩ ٩٢٤	١ ٢٣٥ ٠٥٣

* الايضاحات المرفقة من رقم (١) الي رقم (١٦) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.

شركة خدمات الادارة
شركة برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار
برايم وثائق
أ/ محمد أسامة – العضو المنتدب

M.Osama

برايم وثائق
لخدمات الإدارة لصناديق الاستثمار
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠٠٩
F.R.A License No 539 of 2009
PRIME WATHAEK S.A.E

الجهة المؤسسة
بنك القاهرة

بنك القاهرة
Banque du Caire
قطاع الإستثمار

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أرباح العام	٢ ٩٤٩ ٩٢٤	١ ٢٣٥ ٠٥٣
الدخل الشامل الأخر عن العام	-	-
اجمالي الدخل الشامل الأخر	٢ ٩٤٩ ٩٢٤	١ ٢٣٥ ٠٥٣

* الايضاحات المرفقة من رقم (١) الي رقم (١٦) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.

شركة خدمات الادارة
شركة برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار
برايم وثائق
أ/ محمد أسامة – العضو المنتدب

برايم وثائق
لخدمات الأدارة لصناديق الأستثمار
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠٠٩
F.R.A License No 539 of 2009
PRIME WATHAEK S.A.E

الجهة المؤسسة
بنك القاهرة

بنك القاهرة
Banque du Caire
قطاع الإستثمار

صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدين - الثابت
منشأ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية - ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٦٦
قائمة التغير في حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
المبالغ المذكورة بالجنية المصري

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافي أصول الصندوق اول العام	٢٤ ٤٦٦ ٢٩٦	٢٤ ٢٧٤ ٦٢٨
المحصل من اصدار عدد ٠ وثيقة استثمار خلال العام	-	١٠ ٧٩٦
المدفوع في استرداد عدد ٦٥٩ ٢ وثيقة استثمار خلال العام	(٧٨٤ ٠٨٨)	(١ ٠٥٤ ١٨١)
صافي أرباح العام	٢ ٩٤٩ ٩٢٤	١ ٢٣٥ ٠٥٣
صافي أصول الصندوق اخر العام	٢٦ ٦٣٢ ١٣٢	٢٤ ٤٦٦ ٢٩٦
عدد الوثائق القائمة	٨١ ٩٣٢	٨٤ ٥٩١
القيمة الاستردادية للوثيقة	٣٢٥,٠٥	٢٨٩,٢٣

* الايضاحات المرفقة من رقم (١) الي رقم (١٦) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.

شركة خدمات الادارة
شركة برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار
برايم وثائق
أ/ محمد أسامة – العضو المنتدب

M. Osama

برايم وثائق
لخدمات الادارة لصناديق الأستثمار
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠٠٩
F.R.A License No 539 of 2009
PRIME WATHAEK S.A.E

الجهة المؤسسة
بنك القاهرة

بنك القاهرة
Banque du Caire
قطاع الإستثمار

صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدين - الثابت
منشأ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية - ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٦٦
قائمة التدفقات النقدية حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
المبالغ المذكورة بالجنية المصري

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي أرباح العام قبل الضرائب		٢ ٩٤٩ ٩٢٤	١ ٢٣٥ ٠٥٣
تعديلات لتسوية صافي أرباح الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي النقص في القيمة السوقية للاستثمارات المالية		-	-
		٢ ٩٤٩ ٩٢٤	١ ٢٣٥ ٠٥٣
أرباح التشغيل			
الاستثمار في سندات حكومية	(٥)	٥٦٤ ٠٩٥	٦ ٥٥٤ ٩٣٤
الاستثمار في وثائق استثمار لدي صناديق اخري	(٦)	٣ ٣٠٤ ٩٤٢	(١ ٥٠٣ ٤١٨)
الاستثمار في اذون خزانة	(٧)	(٢ ٩٧٨ ٦٨٥)	(٥ ٣٠٣ ٥٠٤)
الاستثمار في سندات شركات	(٨)	(٣ ٠٣٣ ٦٢١)	-
المدينون و الأرصدة المدينة الاخري		-	٥
الدائنون و الأرصدة الدائنة الاخري	(٩)	٩ ٠٦٩	١٩ ٩٥٤
اجمالي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		(٢ ١٣٤ ٢٠٠)	(٢٣٢ ٠٢٩)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		٨١٥ ٧٢٤	١ ٠٠٣ ٠٢٤
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل من اصدار وثائق استثمار خلال العام		-	١٠ ٧٩٦
المدفوع في استرداد وثائق استثمار خلال العام		(٧٨٤ ٠٨٨)	(١ ٠٥٤ ١٨١)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(٧٨٤ ٠٨٨)	(١ ٠٤٣ ٣٨٥)
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		٣١ ٦٣٦	(٤٠ ٣٦١)
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة		١٢ ٠٤٣	٥٢ ٤٠٤
رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة		٤٣ ٦٧٩	١٢ ٠٤٣
يتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلي:			
نقدية بالبنوك - حسابات جارية	(٤)	٤٣ ٦٧٩	١٢ ٠٤٣
اجمالي النقدية بالبنوك و ما في حكمها		٤٣ ٦٧٩	١٢ ٠٤٣

* الايضاحات المرفقة من رقم (١) الي رقم (١٦) متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.

شركة خدمات الادارة
شركة برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار
برايم وثائق
أ/ محمد أسامة – العضو المنتدب

M.Osama

برايم وثائق
لخدمات الادارة لصناديق الاستثمار
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠٠٩
F.R.A License No 539 of 2009
PRIME WATHAEK S.A.E

الجهة المؤسسة
بنك القاهرة

بنك القاهرة
Banque du Caire
قطاع الإستثمار

١. مقدمة

نشأة الصندوق : أنشئ **صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت** كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٦٦٦ والصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية وبموجب موافقة البنك المركزي رقم ٣٦٧٦ بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٢ والمعدلة بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٢، وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .
و بناء على قرار إجتماع حملة الوثائق المنعقد بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٥ تم تعديل إسم الصندوق ليصبح **صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدين (الثابت)** .

غرض الصندوق : يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء إستثماري يحقق عوائد على الإستثمارات الموجهة إلى أدوات الدين المتوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى توجيه قدر من الإستثمارات إلى أدوات قصيرة الأجل التي يسهل تحويلها إلى نقدية عند الطلب كنوع من أنواع السيولة الواجب الإحتفاظ بها مثل وثائق إستثمار الصناديق النقدية وغيرها من الأدوات الواردة بالسياسة الإستثمارية للصندوق، وبالتالي فإن هذا الصندوق يعتبر صندوق ذو معدل مخاطر متوسط.

مدة الصندوق : ٢٥ (خمسة وعشرون) عام تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه من قبل الهيئة.

مقر الصندوق : ٦ شارع د. مصطفى أبو زهرة – مدينة نصر – القاهرة.

وثائق الصندوق : بلغت قيمة وثائق الإستثمار المصدرة للصندوق عند بدء النشاط مبلغ ٧٠٠ ٠٦٥ ١٢٩ (مائة وتسعة وعشرون مليون وخمسة وستون ألف وسبعمائة جنيه مصري) مقسمة على ٦٥٧ ٢٩٠ ١(مليون ومائتان وتسعون ألف وستمائة وسبعة وخمسون) وثيقة قيمتها الإسمية عند الإكتتاب ١٠٠ جم (مائة جنيه مصرى) ، ويمكن زيادة وخفض حجم الصندوق عن طريق الشراء أو الاسترداد مع مراعاة الإلتزام بالمادة ١٤٧ من الفصل الثاني من لائحة القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والصادر بموجب القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ .
وقد بلغت قيمة القدر المكتتب فيه من بنك القاهرة فى الصندوق ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ (خمسة مليون) جنيه مصرى مدفوعة نقدا ، ويلتزم البنك بتجنيب نسبة ٢٪ من حجم كل إصداروبحد أقصى خمسة ملايين جنيه ، ويجوز له زيادة المبلغ المجنب عن الحد الأقصى المذكور .

الجهة المؤسسة : بنك القاهرة – شركة مساهمة مصرية – مقيد بسجل تجاري القاهرة برقم ٨٠٠٥٨ .

مدير الإستثمار : شركة سي آي أستس مانجمنت - شركة مساهمة مصرية - خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبترخيص مزاولة رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٩٨ من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة بعض الأنشطة المنصوص عليها بالمادة ٢٧ من القانون سالف الذكر ومسجلة بالسجل التجاري برقم ٢٠٣٢٨٣.

شركة خدمات الإدارة : شركة برايم لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار " برايم وثائق" خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبترخيص مزاولة رقم ٥٣٩ بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٠٩ .
بناءا على قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٣٠) لسنة ٢٠٢١ ، تم إسناد الحسابات والسجلات وإعداد القوائم المالية إلى شركة خدمات الإدارة إعتبارا من العام المالى ٢٠٢٢ .

أمين الحفظ : بنك القاهرة – شركة مساهمة مصرية – مرخص له بمزاولة نشاط أمين الحفظ بموجب الترخيص الصادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢ من الهيئة العامة للرقابة المالية ومؤشر بذلك فى في السجل التجاري رقم ٨٠٠٥٨.

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام، على أن تشمل السنة المالية الأولي المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ إنتهاء االسنة المالية التالية.

٢. أسس إعداد القوائم المالية

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والمعدلة بقرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وطبقاً لما نص عليه القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر تعديلاتها وكذا الأرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرت الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

تم اعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل لجنة الاشراف بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٤

١/٢ : عملة التعامل والعرض

يتم قياس بنود القوائم المالية للصندوق بإستخدام العملة الأساسية في البيئة الإقتصادية التي يعمل بها الصندوق (عملة التعامل) ويتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري، والتي تمثل عملة التعامل والعرض للصندوق.

٢/٢ : الأدوات المالية

أ- التبويب

الأدوات المالية هى أى عقود يترتب عليها إنشاء أصل مالى لمنشأة وزيادة فى إلتزام مالي أو أداة ملكية في منشأة أخرى.
وتتضمن الأصول المدرجة فى المركز المالى كل من أرصدة النقدية وما في حكمها والإستثمارات المالية والأرصدة المدينة الأخرى ذات الطبيعة النقدية كما تتضمن الإلتزامات المالية البنوك الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى ذات الطبيعة النقدية.

- تتضمن الأصول والإلتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ما يلي:
(١) الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض الإتجار والإلتزامات المالية قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.
(٢) الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الإعتراف الأولى كأدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ب- الإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية:

يتم الإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولى، ولا يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية إلا عندما يفى طرف التعاقد بإلتزاماته التعاقدية.

ج- قياس الأصول والإلتزامات المالية:

(١) القياس الأولى

يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة). أما بالنسبة للأصول والإلتزامات المالية بخلاف تلك التى يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فتضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء الأصول المالية أو إصدار الإلتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول والإلتزامات.

(٢) القياس اللاحق

يتم قياس الأصول والإلتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقا بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).
يتم قياس الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة وشهادات الإدخار والأرصدة المستحقة على السماسرة لاحقا بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مخصوما منها خسائر الإضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.
يتم قياس الإلتزامات المالية الأخرى بخلاف الإلتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقا بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل الفائدة الفعلى، بينما يتم قياس الإلتزامات المالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق فى تاريخ الإسترداد.

د- أسس قياس القيمة العادلة:

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. ومن ثم يتم تحديد قيم الأصول المالية بإستخدام أسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية على أساس الأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الإلتزامات.
في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الإعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والإسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية – أسلوب التدفقات النقدية المخصومة – أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الإعتماد عليها.
وعند إستخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

هـ - إضمحلال قيم الأصول المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على إضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الإضمحلال فيتم إثبات الخسارة فورا وتحميلها على قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس معدل الفائدة الفعلي.
إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الإضمحلال المتعلقة بالأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة والتي تم الإعتراف بها قد إنخفضت وإنه يمكن ربط هذا الإنخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بخسائر الإضمحلال فإنه يتم رد خسائر الإضمحلال التي سبق الإعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

و- الإستبعاد من الدفاتر

يتم إستبعاد الأصول المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية. ويتم إستخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.
يتم استبعاد الإلتزامات المالية عند سداد أو إنتهاء أو الإعفاء من الإلتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٣/٢ وثائق الصندوق

أ- القيمة الإستردادية للوثيقة

تتحدد القيمة الإسترادادية للوثيقة على أساس نصيب الوثيقة في صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق فى نهاية يوم عمل الإسترداد الفعلى . ويتم نشر سعر الوثيقة في أول يوم عمل من كل أسبوع فى جريدة صباحية يومية واسعة الإنتشار بالإضافة إلى الإعلان عنها فى جميع فروع البنك متلقي طلبات الإكتتاب / الشراء والإسترداد.

ب- سياسة إسترداد الوثائق

يجوز لصاحب الوثيقة (أو الموكل عنه قانوناً) أن يقدم طلب الإسترداد لقيمة بعض أو جميع وثائق الإستثمار التى يمتلكها خلال أيام العمل طوال الشهر بحد أقصى الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأحد الأول من كل شهر تالي (يوم الإسترداد الفعلي) لدى أى فرع من فروع البنك الذى تم الإكتتاب / الشراء من خلاله .ويتم خصم قيمة وعدد الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق اعتباراً من يوم العمل التالي ليوم الإسترداد الفعلي وإضافتها في حساب العميل.

ج - سياسة شراء الوثائق

تتحدد القيمة الشرائية للوثيقة على أساس نصيبها من صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق فى نهاية يوم عمل الشراء الفعلى ، حيث يجوز أن يقدم طلب شراء وثائق الإستثمار خلال أيام العمل طوال الاسبوع بحد أقصى الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الأحد من كل أسبوع تالى (يوم الشراء الفعلى) لدى أى فرع من فروع البنك المؤسس.

٤/٢ الإستثمارات المالية

١/٤/٢ الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة : إستثمارات مالية بغرض المتاجرة و الإستثمارات المالية التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تبويب الإستثمارات المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم إقتناؤها و تحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها فى الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً و كان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير الى الحصول على أرباح فى الأجل القصير.

يتم تبويب الإستثمارات المالية التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند إدارة بعض الإستثمارات و تقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر و إعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، و يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على إنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

أ- وثائق الإستثمار فى صناديق الإستثمار

يتم تقييم وثائق الإستثمار في صناديق الإستثمار على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة.

ب- أذون الخزانة

يتم تقييم أذون الخزانة بتكلفة الشراء مضافاً إليها العوائد المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء حتى تاريخ القوائم المالية مخصوما منها الضرائب المستحقة على العوائد.

ج - السندات

يتم إثبات الإستثمار في السندات طبقاً لسعر الإقفال يوم الشراء (سعر الإقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم مخصوماً منها الضرائب المستحقة على الفوائد، ويتم تقييم الإستثمار في السندات بإعتبار هذا الإستثمار بغرض المتاجرة على أساس آخر سعر سوقي .

٢/٤/٢ الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

هى أصول مالية غير مشتقة لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد و تاريخ إستحقاق محدد و لدى المنشأة النية و القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها .
و تقاس الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستهلكة و هى القيمة التى يقاس بها الأصل المالى أو الإلتزام المالى عند الإعتراف الأولى به ناقصاً أقساط سداد أصل المبلغ مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإستهلاك المجمع (باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلى) لأية فروق بين القيمة الأصلية و القيمة فى تاريخ الاستحقاق ناقصاً خسائر الاضمحلال فى قيمة الأصل أو لمواجهة عدم قابلية البند للتحصيل (سواء مباشرة أو من خلال مخصص).

ولا يمكن للمنشأة تبويب أى أصل مالى كأصل محتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق إذا كانت خلال السنة المالية الحالية أو خلال السنتين الماليتين السابقتين قد باعت أو أعادت تبويب أية إستثمارات ذات قيمة هامة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل تاريخ استحقاقها (وتكون القيمة هامة قياساً لإجمالي الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) ، ما لم يتوفر فى البيع أو إعادة التبويب أحد الشروط التالية :

(١) أن يكون تاريخ الإستحقاق أو تاريخ استدعاء الأصل المالى قريباً (على سبيل المثال ثلاثة شهور قبل تاريخ الاستحقاق) بحيث لا يؤثر التغير فى أسعار الفائدة تأثيراً جوهرياً على القيمة العادلة للأصل المالى .

أو(٢) تم البيع أو إعادة التبويب بعد قيام المنشأة بتحصيل جزء جوهرى من القيمة الأصلية للأصل المالى من خلال جدول الآجال المرتبط به أو من خلال السداد المعجل .

أو(٣) مرتبطاً بحدث استثنائى يفوق قدرة المنشأة على التحكم وغير متكرر ولم يكن ممكناً للمنشأة توقعه بدرجة معقولة.

٥/٢ تحقق الإيراد

تتمثل الإيرادات في القيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للإستلام متضمناً النقدية وأرصدة المدينون التجاريون وأوراق القبض الناشئة عن تأدية خدمة من خلال النشاط الإعتيادي للصندوق.
يتم الإعتراف بالإيراد عندما يمكن قياسه بدقة يعتمد عليها وعندما يكون المرجح أن تتدفق المنافع الإقتصادية، لا تعتبر قيمة الإيراد قابلة للقياس بدقة إلا إذا كانت كافة الإلتزامات المحتملة قد تم حلها. وتبنى التقديرات على أساس النتائج التاريخية.
فيما يلى الإعتبارات الخاصة التى يجب أن تتحقق قبل الإعتراف بالإيراد:

أ- عوائد بنكية

يتم الإعتراف بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) بالعوائد على الإستثمارات فى صورة أدوات دين وعلى الودائع بالبنوك طبقاً لمبدأ الإستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلى المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الإستحقاق.

ب- عوائد وثائق الإستثمار

يتم الإعتراف بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) بالعائد على وثائق الإستثمار في صناديق أخرى بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم إستلامه أو لا يزال مستحقاً للصندوق فى تاريخ صدور الحق لحملة الوثائق فى إستلام تلك العوائد إعتباراً من تاريخ إعلان قرار التوزيع.

جـ - ناتج بيع السندات

يتم الإعتراف بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية للورقة المالية. ويتمثل سعر البيع فى القيمة العادلة للمقابل الذي تم إستلامه أو لا يزال مستحقا للصندوق فى تاريخ تنفيذ المعاملة.

٦/٢ النقدية وما في حكمها

تتمثل النقدية وما في حكمها في أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدي البنوك (فيما لا يتجاوز ٣ شهور) ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك وكذا الإستثمارات المالية قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يسهل تحويلها إلى قيمة محددة من النقدية دون التعرض لمخاطر هامة قد تنشأ نتيجة لحدوث أي تغيير في القيمة أو تلك الإستثمارات التى يتم الإحتفاظ بها بغرض مقابلة الإلتزامات المالية قصيرة الأجل وليس لغرض الإستثمار أو في أي أغراض أخرى.

٧/٢ المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الصندوق إلتزام حالى (قانونى أو إستدلالي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع

أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.
وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ المركز المالى إذا ما أخذ فى الإعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.
وعندما يتم قياس مخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) .

٨/٢ توزيع الأرباح لحملة الوثائق

يجوز للصندوق توزيع أرباح كل ثلاثة أشهر (ربع سنوية) بناءاً على قوائم مالية مصدق عليها من قبل مراقبي حسابات الصندوق وفقا لما يتراءى لمدير الإستثمار على أن يتم الإعلان عن قرار التوزيع قبل يوم الإسترداد الشهري بأسبوع على الأقل.

٩/٢ المصروفات

يتم الإعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصروفات النشاط الأخرى على أساس الإستحقاق.

أ- عمولات أمين الحفظ :

يتقاضى أمين الحفظ العمولات التالية:

(١) عمولة التداول (بيع – شراء) : ٠,٠٧٥٪ (ثلاثة أرباع في الألف) بحد أدنى ٥ جنيه مصري وحد أقصى ١٠,٠٠٠ جنيه مصري بالإضافة الى عمولة السمسرة .
(٢) التحويل إلى إدارة أمناء حفظ أخرى: ٠,٠٥٪ (نصف في الألف) بحد أدنى ٥٠ جنيه مصرى و بحد أقصى ٥,٠٠٠ جنيه مصري.
(٣) تحصيل الكوبونات: ٠,٥٪ (خمسة في الألف) بحد أدنى ٥ جنيه مصري وحد أقصى ٢٥٠ جنيه مصري.

- على أن يتم إعتماد مبالغ هذه العمولات من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

ب- أتعاب مدير الإستثمار

يستحق مدير الإستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب إدارة كالتالي:

(١) ٠,٣٪ (ثلاثة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق حتى ٢٥٠ مليون جنيه مصري.
(٢) ٠,٢٥٪ (إثنان ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق فيما يزيد عن ٢٥٠ مليون جنيه مصري.

- هذا وتحتسب الأتعاب وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم إعتماد هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

ج - أتعاب شركة خدمات الإدارة

تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب بنسبة من صافي أصول الصندوق كالتالي:
حتى ٥٠ مليون جنيه مصري: ٠,٠١٧٪ بحد أدني ٥ألاف جنية سنويا
ما يزيد عن ٥٠ مليون جنيه مصري حتى ١٠٠ مليون جنيه مصري: ٠,٠١٦٥٪.
ما يزيد عن ١٠٠ مليون جنيه مصري حتى ٢٥٠ مليون جنيه مصري: ٠,٠١٦٪.
ما يزيد عن ٢٥٠ مليون جنيه مصري حتى ٥٠٠ مليون جنيه مصري: ٠,٠١٥٪.
أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه مصري: ٠,٠١٤٪.

- هذا وتحتسب الأتعاب وتجنب يومياً وتدفع في بداية الشهر التالي على أن يتم إعتماد هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- ويتحمل الصندوق مصاريف إرسال كشوف حسابات العملاء كل ثلاثة أشهر بحد أقصى ٥ جنيهات لكل عميل فى كل مرة، مع تقديم مطالبة بالتكلفة الفعلية .
- بناءا على قرارإجتماع جماعة حملة الوثائق المنعقد فى ٢٠٢٢/١٠/١٨ فإنه يستحق لشركة خدمات الإدارة أتعاب قدرها عشرون ألف جنيه سنويا تسدد بشكل نصف سنوى نظير إعداد القوائم المالية السنوية ونصف السنوية للصندوق .

د - عمولات بنك القاهرة

يستحق بنك القاهرة عمولات إدارية كجهة مؤسسة بواقع ٠,٦٥٪ (ستة ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم إعتماد هذه العمولات من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

هـ - المصاريف الأخرى التى يتحملها الصندوق

(١) مصاريف التأسيس ومقابل الخدمات المؤداة من الهيئة العامة للرقابة المالية والمصاريف البنكية المستحقة للبنوك نظير تقديمها لخدمات مصرفية، على ألا تزيد مصاريف التأسيس عن ١٪ (واحد في المائة) من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.

(٢) مصاريف الطباعة والنشر والإعلان .
(٣) الأتعاب السنوية الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما فيها القوائم المالية السنوية والتى حددت بمبلغ ٣٣,٠٠٠ جنيه مصرى .
(٤) مصاريف دعاية بحد أقصى ٠,٢٥٪ (اثنان ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق مقابل فواتير فعلية.
(٥) أتعاب لجنه الاشراف بواقع ١٥ الف جنيه سنويا .
(٦) أتعاب المستشار الضريبي بحد اقصي ١٥ الف جنيه سنويا.
(٧) أتعاب ممثل جماعه حمله الوثائق بواقع ألف وخمسمائة جنيه سنويا.
وبذلك يتحمل الصندوق أتعاب بحد أقصي ٦٤,٥ ألف جنيه سنوياً بالإضافة إلى نسبة بحد أقصى ١,٢١٧٪ سنوياً من صافي أصول الصندوق بخلاف عمولة الحفظ ومصاريف ارسال كشوف العملاء.

٣. إدارة المخاطر

المخاطر المرتبطة بالإستثمار هي العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى إختلاف العائد المحقق من الإستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الإستثمار ويمكن تصنيفها كالآتي:

١/٣ مخاطر السوق(مخاطر منتظمة)

يعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هي الظروف السياسية والظروف الإقتصادية العامة مثل الكساد، هذا وإن كان من الصعب على المستثمر أو مدير الإستثمار تجنب مثل هذا النوع من المخاطر أو التحكم فيها فيمكن التقليل من تأثيرها خاصة إن هذا الصندوق يستثمر أصوله في أدوات الدين الثابت والتي يقل تأثرها بهذا النوع من المخاطر فضلاً عن قصر إستثمارات الصندوق على السوق المصري، فمدير الإستثمار سيبذل عناية الرجل الحريص في إدارته للصندوق وسيقوم بمتابعة مختلف الدراسات الإقتصادية والتوقعات المستقبلية لتقليل هذه المخاطر.

٢/٣ مخاطر غير منتظمة

هي المخاطر التي تنتج عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات وقد يؤثر سلباً على آداء تلك القطاعات. وهذه المخاطر يمكن تجنبها بتنويع الإستثمارات في أدوات العائد الثابت المستثمر فيها وعدم التركيز في قطاع واحد وإختيار شركات غير مرتبطة ووجوب الإلتزام بالحدود الإستثمارية المشار إليها بنشرة الإكتتاب.

٣/٣ المخاطر الناتجة عن تغير سعر الفائدة

هي المخاطر التي تنتج عن إنخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء. سوف يتم التحوط لها عن طريق تنويع الأصول المستثمرة بين الأدوات ذات العائد الثابت والأدوات ذات العائد المتغير إلى الحد الذي يتلاءم مع درجة المخاطر المطلوبة، بالإضافة إلى إتباع الإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الإتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الإستفادة منها.

٤/٣ مخاطر الإئتمان (عدم السداد)

هي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة مُصدر السندات على سداد القيمة الإستردادية عند الإستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تواريخ إستحقاقها. ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الإختيار الجيد للشركات المُصدرة للسندات وتوزيع الإستثمارات الموجهة للسندات إلى شركات غير مرتبطة على القطاعات المختلفة بالإضافة إلى التأكد من الملاءة المالية للشركات والإلتزام بالإستثمار في سندات الشركات ذات حد أدنى للتصنيف الإئتماني –BBB.

٥/٣ مخاطر السيولة والتقييم

هي مخاطر عدم تمكن مدير الصندوق من تسييل بعض إستثمارت الصندوق للوفاء بإلتزاماته أو لسداد طلبات الإسترداد، وتختلف إمكانية تسييل الإستثمار بإختلاف نوع الإستثمار أو حدوث ظروف قاهرة تؤثر على إمكانية تسييل أو تقييم بعض إستثمارات الصندوق. وللتعامل مع هذا النوع من المخاطر يقوم مدير الإستثمار بإستثمار نسبة لا تقل عن ٥٪ من صافي أصول الصندوق في أدوات عالية السيولة يسهل تحويلها إلى نقدية عند الطلب لتخفيض تلك المخاطر.
وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر السيولة قد تنتج من عدم إتفاق أيام العمل بالبنوك والبورصة مما يكون له أثر على تقييم الوثيقة.

٦/٣ مخاطر التضخم

هي المخاطر الناشئة عن إنخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم. ويمكن تخفيض هذه المخاطر عن طريق التنويع بين أدوات إستثمارية ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت مع تنويع المدد الإستثمارية لهذه الأدوات للإستفادة من توجهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

٧/٣ مخاطر الاستدعاء (السداد المعجل)

هي مخاطر إستدعاء جزء أو كل السندات وسدادها قبل موعد استحقاقها وذلك نتيجة لتغير سعر الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط المُصدر نفسه. وسيتم تجنبها عن طريق المتابعة النشطة لإستثمارات الصندوق، كما أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة سلفاً بنشرات الإكتتاب عند الإستثمار في سندات تحمل هذه الخاصية.

٨/٣ مخاطر المعلومات

هي المخاطر الناشئة عن عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الأدوات الإستثمارية الموجه إليها أموال الصندوق، إمّا لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة هذه المخاطر. وحيث أن مدير الإستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الإستثمار المتاحة فهو قادر على تقييم وتوقع آداء الإستثمارات بالإضافة إلى الإطلاع على البحوث عن الحالة الإقتصادية وحالة الشركات بحيث يتفادى القرارات الخاطئة ويتجنب مخاطر المعلومات.

٩/٣ مخاطر تغيير اللوائح والقوانين:

وهي المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الإستثمارات، وسيتم مواجهتها من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتى تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تقليل آثارها السلبية والإستفادة
من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الإستثماري.

١٠/٣ مخاطر الظروف القاهرة عامة:

وهي تتمثل في حدوث إضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد وبدرجة تؤدي إلى إيقاف التداول على سوق الأوراق المالية مما قد يؤدي إلى وقف عمليات الإسترداد.

١١/٣ مخاطر التغيرات السياسية:

تنعكس الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على آداء أسواق المال بهذه الدول والتي قد تؤدي إلى تأثر الأرباح والعوائد الإستثمارية حسب الظروف السائدة، وتجدر الإشارة أن الصندوق تقتصر إستثماراته على السوق المصري مما يؤدي إلى تأثر أداؤه بالأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة في مصر.

١٢/٣ مخاطر عدم التنويع والتركيز:

هي المخاطر التي تنتج عن التركيز في عدد محدود من الإستثمارات مما يؤدي إلى عدم تحقيق إستقرار في العائد وجدير بالذكر أن مدير الإستثمار يلتزم بتوزيع الإستثمارات طبقاً للنسب الإستثمارية الواردة بنشرة الإكتتاب.

٤ – النقدية وما فى حكمها :

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد
بنك التجارى – وفا	٠,٠٠٪	١ ٠٠٠	٠,٠٠٪	٧٨٧
بنك بلوم مصر	٠,٠٠٪	٦٥٩	٠,٠٠٪	٦٥٩
بنك مصر	٠,٠٠٪	٦٠٦	٠,٠٠٪	٤٠٦
بنك القاهرة	٠,١٤٪	٣٧ ٣٩٩	٠,٠٢٪	٥ ٨٦٥
البنك التجارى الدولى	٠,٠١٪	٣ ٤٩٤	٠,٠١٪	٢ ٧٩٨
البنك العقارى العربى	٠,٠٠٪	–	٠,٠٠٪	١٤٩
البنك العربى	٠,٠٠٪	٥٢١	٠,٠١٪	١ ٣٧٩
الاجمالي	٠,١٦٪	٤٣ ٦٧٩	٠,٠٥٪	١٢ ٠٤٣

٥ – استثمارات فى سندات حكومية :

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد
سندات خزانة حكومية	٥٩,٩١٪	١٥ ٩٥٥ ١٤٩	٦٦,٤٠٪	١٦ ٢٤٦ ٢١١
يخصم :				
التغير فى القيمة السوقية للسندات الحكومية	(٤,٣٩٪)	(١ ١٧٠ ٨٠٠)	(١,١٧٪)	(٢٨٦ ٨٤٠)
يخصم :				
مخصص الانخفاض فى السندات الحكومية	(٢,٠٠٪)	(٥٣٣ ٢٥٠)	(٤,٧٤٪)	(١ ١٥٨ ٦١٢)
صافى القيمة السوقية (١)	٥٣,٥٢٪	١٤ ٢٥١ ٠٩٩	٦٠,٤٩٪	١٤ ٨٠٠ ٧٥٩
يضاف:				
عوائد مستحقة للسندات الحكومية	٤,٩٧٪	١ ٣٢٢ ٩٧١	٥,٤١٪	١ ٣٢٣ ٢٧٥
يخصم :				
الضرية على العوائد المستحقة للسندات الحكومية	(٠,٩٩٪)	(٢٦٤ ٣٩٩)	(١,٠٢٪)	(٢٥٠ ٢٦٨)
صافى العوائد المستحقة (٢)	٣,٩٨٪	١ ٠٥٨ ٥٧٢	٤,٣٩٪	١ ٠٧٣ ٠٠٧
إجمالى الاستثمارات فى السندات الحكومية (١+٢)	٥٧,٥١٪	١٥ ٣٠٩ ٦٧١	٦٤,٨٨٪	١٥ ٨٧٣ ٧٦٦

٦ – استثمارات فى وثائق استثمار لدى صناديق استثمار أخر:

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
	عدد الوثائق	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد	عدد الوثائق	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد
صندوق استثمار بنك القاهرة الثاني للسيولة (القاهرة اليومى)	-	-	-	٨٨ ٠٢٩	٪١٣,٨٨	٣ ٣٩٦ ٩٨٥
أصول البنك التجاري الدولي CIB	١٤١	٪٠,٣٤٥	٩٢ ٠٤٣	-	-	-
الاجمالي		٪٠,٣٤٥	٩٢ ٠٤٣		٪١٣,٨٨	٣ ٣٩٦ ٩٨٥

٧ – استثمارات فى اذون خزانة :

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد
أذون خزانة استحقاق ٣ شهور	٪٣٠,٧٠	٨ ١٧٦ ٤٨٥	٪٢١,٤٠	٥ ٢٣٤ ٤٢٥
يضاف :				
العوائد المستحقة	٪٠,٥٠	١٣٢ ١٣٠	٪٠,٣٥	٨٦ ٣٤٨
يخصم :				
الضريبة على العوائد المستحقة	(٪٠,٠٩)	(٢٦ ٤٢٦)	(٪٠,٠٧)	(١٧ ٢٦٩)
الاجمالي	٪٣١,١١	٨ ٢٨٢ ١٨٩	٪٢١,٦٨	٥ ٣٠٣ ٥٠٤

٨ – استثمارات فى سندات شركات :

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد	النسبة لصافى أصول الصندوق	الرصيد
شركة الثروة اصدار ٤١ شريحة ج	٪١,١٤	٣٠٥ ٠٠٠	--	--
شركة الثروة اصدار ٤١ شريحة ب	٪٠,٩٧	٢٥٨ ٢١٢	--	--
شركة ريفي	٪٢,٤٤	٦٥٠ ٠٠٠	--	--
شركة أمان	٪١,٨٤	٤٨٩ ٩١٩	--	--
شركة أي اف جي هيرمس	٪٢,٤٤	٦٥٠ ٠٠٠	--	--
شركة تساهيل	٪٢,٢٥	٦٠٠ ٠٠٠	--	--
يضاف :				
العوائد المستحقة	٪٠,٣٠	٨٠ ٤٩٠	--	--
الاجمالي	٪١١,٣٩	٣ ٠٣٣ ٦٢١	--	--

٩ – الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى :

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
اتعاب مدير الاستثمار	٦ ٧٥٠	٦ ٢١١
اتعاب مراقب الحسابات (متضمنة ضريبة القيمة المضافة)	٣٣ ٠٠٠	٣٣ ٠٠٠
اتعاب بنك القاهرة كجهة مؤسسة	١٤ ٦٢٥	١٣ ٤٥٧
اتعاب المستشار الضريبى	٧ ٧٠٠	٧ ٧٠٠
اتعاب لجنة الاشراف	٢١ ٢٥٠	٦ ٢٥٠
رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية	٣٠٩	٤٣٨
ضرائب خصم من المنبع	-	٣٨٧
اتعاب ممثل حملة الوثائق	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
التأمين التكافلى	١٢ ٥٩٦	٨ ٦٩٤
إعلانات مستحقة	٢٠ ٥٠٠	٢١ ٩٢٤
اتعاب خدمات الإدارة	٤٢٥	٤٢٤
اتعاب إعداد قوائم مالية- شركة خدمات الادارة	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
أخرى	٤١٦	١٧
الاجمالي	١٢٩ ٠٧١	١٢٠ ٠٠٢

١٠ – مخصصات :

تتمثل حركة المخصصات خلال المدة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ فيما يلى :

مخصصات تظهر مخصومة من بنود ذات العلاقة	الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٣	المكون خلال المدة	انتفى الغرض منها خلال المدة	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
مخصص الانخفاض فى سندات حكومية	١ ١٥٨ ٦١٢	١ ١١٥ ٠٠٨	(١ ٧٤٠ ٣٧٠)	٥٣٣ ٢٥٠
الاجمالي	١ ١٥٨ ٦١٢	١ ١١٥ ٠٠٨	(١ ٧٤٠ ٣٧٠)	٥٣٣ ٢٥٠

١١ – اتعاب مهنية وعمولات :

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
اتعاب الجهة المؤسسة	١٦٣ ٣٩٥	١٥٧ ٢٢٦
اتعاب مدير الاستثمار	٧٥ ٤١٣	٧٢ ٥٦٦
اتعاب مراقب الحسابات (متضمنة ضريبة القيمة المضافة)	٣٣ ٠٠٠	٣٣ ٠٠٠
اتعاب المستشار الضريبى	٧ ٧٠٠	٧ ٧٠٠
اتعاب لجنة الاشراف	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
عمولة شركة خدمات الادارة	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
اتعاب ممثل حملة الوثائق	١ ٥٠٦	١ ٥٠٠
مصروفات اعداد القوائم المالية – شركة خدمات الادارة	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
عمولة امين الحفظ	-	٣ ٤٦٦
مصاريف اصدار سندات	١ ٦٢٥	-
مصروفات تحصيل كوبونات	٣ ٠٥٦	-
الاجمالي	٣٢٥ ٦٩٥	٣١٥ ٤٥٨

١٢ – المصروفات العمومية والإدارية :

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مصروفات دعاية واعلان	٢٣ ٣٥٠	٢١ ٩٤٥
مصروفات بنكية	٢١ ١٨٣	١٣ ٠٠٤
اشتراك الهيئة العامة للرقابة المالية	-	٥ ٠٠٠
مصروفات بريد – كشوف حساب	٥ ٩٣٢	٣ ٣٧٢
تأمين تكافلى	١٢ ٥٩٦	٨ ٦٩٤
أتعاب الهيئة العامة للرقابة المالية	١ ٢٩٠	-
رسم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية	٦٤٠	٦١٩
مصروفات أخرى	٤ ٨٤٤	٤ ٣٣٥
الاجمالي	٦٩ ٨٣٥	٥٦ ٩٦٩

١٣ – المعاملات مع الاطراف ذو العلاقة :

تتمثل الاطراف ذو العلاقة فى الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وامين الحفظ ومراقبى الحسابات والمستشار القانونى والمستشار الضريبى وشركة خدمات الادارة واعضاء لجنة الاشراف أو المديرين التنفيذيين لدى اى طرف من الاطراف السابقة بالاضافة لاى حامل وثائق تتجاوز ملكيتة ٥٪ من صافى اصول الصندوق وفيما يلى بيان بحملة الوثائق من الاطراف ذوى العلاقة :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
اسم الطرف ذو العلاقة	عدد الوثائق	النسبة	عدد الوثائق	النسبة
الجهة المؤسسة " بنك القاهرة "	٥٠ ٠٠٠	٦١,٠٢٪	٥٠ ٠٠٠	٥٩,١١٪
عميل (١) شخص طبيعى	٥ ٩٥٩	٧,٢٧٪	٥ ٩٥٩	٧,٠٥٪
عميل (٢) شخص طبيعى	٥ ٥٠٠	٦,٧١٪	٥ ٥٠٠	٦,٥٠٪
عميل (٣) شخص طبيعى	٥ ٠٠٠	٦,١٠٪	٥ ٠٠٠	٥,٩١٪

بالاضافة الى ان صندوق بنك القاهرة لادوات الدين (الثابت) لدية استثمارات فى الجهة المؤسسة "بنك القاهرة" على النحو التالى

بيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	القيمة	عدد الوثائق	القيمة	عدد الوثائق
صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة (القاهرة اليومى)	-	-	٣ ٣٩٦ ٩٨٥	٨٨ ٠٣٩
حساب جارى	٣٧ ٣٩٩	-	٥ ٨٦٥	-
اجمالى الاستثمارات فى الجهة المؤسسة	**٣٧ ٣٩٩**	**-**	**٣ ٤٠٢ ٨٥٠**	**٨٨ ٠٣٩**

١٤ – الموقف الضريبى :

تم وقف العمل باحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بموجب قانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ وذلك ابتداءا من ١٧ مايو ٢٠١٥ ولمدة عامين وبحكم القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ يستمر وقف العمل بالاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ فيما يتعلق بالارباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى الاوراق المالية المقيده فى البورصة لمدة ثلاثة اعوام تالية وى يجوز تحصيل الضريبة على الارباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى الاوراق المالية المقيده فى البورصة الا ابتداءا من ٢٠٢٠/٥/١٧ ويقسط اى حق للدولة فى الضريبة المذكورة قبل هذا التاريخ .

بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٩ صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ وقرار وزير المالية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠١٩ بمعاملة عوائد اذون الخزانة كوعاء مستقل عن الايرادات الاخرى ولا يجوز حساب تكاليف هذه العوائد ضمن التكاليف اللازمة لتحقيق الايرادات الاخرى لدى حساب الضريبة المستحقة على هذه الايرادات .

علما بأن اذون الخزانة كانت تخضع الضريبة على عوائدها كوعاء مستقل بسعر ٢٠٪ اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ .

وفيما يلى الموقف الضريبى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ :

اولاً : الضريبة على شركات الاموال :

تم فحص الصندوق حتى عام ٢٠٢٠ وتم تحويل الملف الى اللجان الداخلية .

ثانياً : ضريبة الدمغة :

تقوم الشركة بالسداد فى المواعيد القانونية ولم يتم ارسال اى طلبات للفحص حتى تاريخة .

١٥ – ارقام المقارنة :

تم تعديل ارقام المقارنة لتتماشى مع تبويب السنة المالية .

١٦- احداث هامة :

بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى باصدار القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ باجراء اضافة وتعديل لبعض معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ على ان يتم البدأ فى تطبيقها بدأ من يناير ٢٠٢٠ ونظراً للظروف التى تمر بها البلاد جراء تفشى فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من اثار اقتصادية ومالية مرتبطة به فقد اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية ووافقت على تاجيل تطبيق التعديلات المشار اليها اعلاه على القوائم الدورية وفضلت اللجنة قصر ادراج الاثر المجمع للعام بالكامل على القوائم المالية السنوية مع التزام الشركات بالافصاح الكافى فى قوائمها المالية الدورية خلال عام ٢٠٢٠ وبناء على ذلك فقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيانها رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق وقصرها على القوائم المالية السنوية بنهاية ٢٠٢٠ وادراج الاثر التراكمى لها فى ذلك التاريخ .

تم تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والصادرة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ لتبدأ تطبيقها من ١ يناير ٢٠٢١ بدلاً من ١ يناير ٢٠٢٠ وذلك طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠.
تم تأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية علي القوائم المالية الدورية حتي موعد اقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية الربع سنوية في ٣١ ديسمبر٢٠٢١ مع إدراج الأثر المحاسبي المجمع للعام بالكامل بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك، وذلك طبقا لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢١.

لا يوجد اثر مالي تراكمي مترتب علي تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ حيث يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

شركة خدمات الادارة
شركة برايم لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار
برايم وثائق
أ/ محمد أسامة – العضو المنتدب

M.Osama

برايم وثائق
لخدمات الأدارة لصناديق الأستثمار
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٣٩ لسنة ٢٠٠٩
F.R.A License No 539 of 2009
PRIME WATHAEK S.A.E

الجهة المؤسسة
بنك القاهرة

بنك القاهرة
Banque du Caire
قطاع الإستثمار